المستخلص :

تواجه الهيئة العامة للضرائب تحديات عديدة في تطبيق مفهوم الشفافية حيث يتطلب الوصول اليها العديد من الاجراءات الادارية والقانونية والمالية.

ان زيادة القوانين الضريبية وتنوع الضوابط والاعمامات جاء نتيجة لزيادة اعداد المكلفين وتنوع الانشطة الضريبية ، مما ضاعف الاعباء على السلطة المالية في ايجاد السبل الكفيلة لزيادة وعي المكلفين بالضريبة وزيادة كفاءة المخمن في اجراء عملية التحاسب الضريبي.

وبما ان الشفافية تتطلب من الهيئة العامة للضرائب الافصاح عن كل ما من شانه زيادة الوعي الضريبي للمكلفين وتحقيق الرقابة على عملياتها من الاطراف الداخلية والخارجية، فانها من جهة اخرى تتطلب افصاح المكلف عن جميع الدخول التي حصل عليها خلال سنة تحقق الدخل وبالتالي فان هناك مسؤولبات متبادلة للهيئة والمكلفين على السواء في تطبيق هذا المفهوم ولا يمكن ربط هذا المفهوم بجهة واحدة فقط.

ان ضعف نظم المعلومات والاعتماد على الاساليب اليدوية في العمل الضريبي جعل هناك صعوبه في تقديم المعلومات في الوقت المناسب وبجهد وكلفة اقل مما عاد سلبا على اجراءات التحاسب الضريبي حيث من خلال المعايشة العملية في الهيئة وفروعها تبين ان اكثر المكلفين وبعض موظفي السلطة المالية لايعلمون بالتغيرات التي تحصل على القوانين ،الضوابط والاعمامات الضريبية.

وعليه يتضمن هذا البحث محورين ، المحور الأول يضم منهجية البحث ومفهوم الشفافية الضريبية اما المحور الثاني تضمن الدراسة التحليلية ثم الخاتمة والتي تضمنت اهم الاستنتاجات والتوصيات.